

المرأة في الفكر الجغرافي

ميسون وائل العتوم، نسيم فارس برهم*

ملخص

أسهمت الحركات الاجتماعية التي برزت في سبعينات القرن الماضي - ومنها الحركة النسوية - في إضافة موضوعات وإتجاهات جديدة الى علم الجغرافيا وطرحت مفاهيم ومناهج وطرق بحث (نوعيه وكميه) وأساليب غير معهودة في البحث الجغرافي. وقد أسهم ذلك بالتحول من التركيز على البعد الجندي الى التباين السلوكي للمرأة والرجل في البيئة وفي مكان العمل وحتى في فهم المكان. وقد ذهب بعض الباحثين الى الترويج لفرع جغرافي جديد هو "الجغرافيا النسوية". لقد أضافت ظاهرتا التحضر والعولمة ميادين عمل جديدة للنساء وتناقضات جمة، الأمر الذي أسهم في تنوع آفاق البحث الجغرافي من خلال الربط بين التحضر وعمل المرأة في قطاع الخدمات والتأثير المتناقض للعولمة على عملها. تناقش هذه الدراسة "الفكر الجغرافي النسوي" في جغرافية السياحة والجغرافيا الاقتصادية كأمثله فقط، وذلك من أجل الإنطلاق الى مزيد من الدراسات الجغرافية التي تعنى بقضايا المرأة.

الكلمات الدالة: الجغرافيا النسوية، التحضر، جغرافية السياحة، الجغرافيا الاقتصادية، الريادية.

المقدمة

اللانديسكيب والجنديرية جاءت متأخرة للغاية قبل ظهور دراسات ناقده تضع التبعية على الجغرافيين الرجال الذين ربطوا اللانديسكيب بهم باعتبارهم مركز الاهتمام (and concentric) في نهاية الثمانينات من القرن المنصرم. وكانوا أحاديي الجانب وضيقى النظر وذلك لانهم فسروا اللانديسكيب (خاصة الحضاري منه) كعلاقة بين البيئة والمجتمع دون أن يحلوا المجتمع الى عناصره المختلفة. ولهذا اطلق على دراسة اللانديسكيب Visual Ideology لانه يمثل العلاقة بين الرؤيا الشخصية للباحث والبيئة، في حين يمثل اللانديسكيب في الغالب مجال المرأة والجنس وجمال الطبيعة وليس علاقات القوة في المجتمع التي يمثلها الرجال. واستطاعت بعض الباحثات دحض فكرة الذكورية في تمثيل الطبيعة.

ونعني في الجغرافيا النسوية: البحث الجغرافي القائم على إلغاء قوة وهيمنة الذكورية وهرمية النوع في مختلف النواحي الاجتماعية. وتختلف الجغرافيا النسوية بذلك عن دراسات النوع (الجنس) التي قد تتكامل (ولكن ليس بالضرورة) معاً.

لقد ركزت الدراسات الجنديرية على قضايا التمييز ضد المرأة في المجتمع وعلى مركزية الرجل في المعرفة والبحث العلمي التي كانت تلغي وجود المرأة. وبالمقابل ظهرت دراسات نسوية (خارجة عن نطاق الجغرافيا) تعني بإظهار مكانة المرأة في العمل والأسرة والتعليم والسياسة. وهناك من يرى أن الهدف من هذه الدراسات لا يقتصر على إبراز دور المرأة فحسب، وإنما التأثير في التغيير الاجتماعي والتأثير في العلاقات

شهدت بدايات القرن العشرين تطور الجغرافيا الحديثة والذي كان للجغرافيا الطبيعية النصيب الأكبر فيه، ولذلك لم يكن لدى الجغرافيين آنذاك اهتمامات علمية بالقضايا الجنديرية ولا حتى بقضايا المرأة. ويبدو أن مبدأ تقسيم العمل والفروق الواسعة بين الرجل والمرأة كانت من القضايا المسلم بها، ويعزى ذلك الى ضعف الجغرافيا البشرية التي تعنى بالقضايا الإنسانية من جهة، وانفراد الرجال بالبحث الجغرافي آنذاك من جهة أخرى، فنسبة الجغرافيين من النساء في الجامعات الأمريكية مثلاً لا تتعدى في الوقت الحاضر 10% (Monk and Hanson, 2008:4)، وتبلغ أقل من 1% في معظم الدول العربية.

لقد كان الفكر الجغرافي منصبا على دراسة الطبيعة وتأثيرها على الإنسان، فسادت المدرسة الحتمية قبل أن تبرز المدرسة الامكانية التي نظرت الى الإنسان والطبيعة نظرة متوازنة. وقد أدى كل ذلك الى تأخر ظهور الفكر النسوي في الجغرافيا الى بداية الستينات من القرن الماضي.

وعلى الرغم من ظهور المدرسة اللانديسكيبية في الخمسينات من القرن المنصرم، الا أن عملية الربط بين

* مركز دراسات المرأة؛ وقسم الجغرافيا، الجامعة الأردنية، عمان. تاريخ استلام البحث 2014/11/4 وتاريخ قبوله 2015/4/28.

الاجتماعية كتحسين وضع المرأة في المجتمع.

يهدف هذا البحث الى تحديد التأثير المكاني الناجم عن سلوك المرأة والى إبراز المفاهيم والنظريات الحديثة التي تعني بالجغرافيا النسوية من جهة، وإيجاد مواقع تطبيق لها في دراسات المرأة التي تم تأطيرها في برامج ومعاهد أكاديمية في الجامعات العربية وذلك من خلال تحليل الدراسات الجغرافية في حقول جغرافية مختلفة.

الجندرية والمكان

البعد المكاني هو ما يميز الدراسات الجغرافية عن غيرها. وتمثل دراسة المرأة في المكان البداية الحقيقية للجغرافيا النسوية "Geography of Women" بعد أن إبتعدت الدراسات الجغرافية النسوية في نهاية الثمانينات من القرن الماضي عن نهج التركيز على "قضية التحيز تجاه الرجال وقضية تحرر المرأة" وركزت بدلا من ذلك على إظهار تأثير تباين سلوكيهما في البعد المكاني. فقد اظهرت هذه الدراسات الاختلاف في إدراك المكان من خلال عرض تجارب النساء في أماكن مختلفة، فتعامل المرأة مع البيئة مثلا كان متباينا عن الرجال، ففي حين كان الرجل يحاول التغلب على البيئة وتغييرها لصالحه بغض النظر عن النتائج المترتبة على ذلك، اتجهت النساء الى فهمها والتعايش معها.

لقد كانت دراسة علاقة المرأة بالبيئة التي ركز عليها (Monk and Norwood, 1987) بداية لمجموعة من الدراسات في التسعينات من القرن الماضي تناول معظمها السلوك المكاني والنشاطات من وجهة نظر جندرية بالاعتماد على دراسة الحالة الاجتماعية وطبيعة المكان نفسه كإطار لهذا السلوك. والأهم من ذلك، أنه تم تقسيم "المكان" على أساس الجنس، فالمطبخ والبيت وحضانة الاطفال هي أماكن نسوية، في حين أن الملعب والحقل والمكتب والاماكن العامة هي أماكن ذكورية. وبهذا تم التمييز بين الأماكن العامة Public (مكان الرجل) والمكان الخاص Private (مكان المرأة). ويعني هذا أنه تم إكساب المكان بعداً جندرياً وهوية محددة للرجل والمرأة (Pruitt, 2013; Rose, 1993). كما يمكن القول أن النظرة الى المكان قد تغيرت، ففي السابق (تبعاً للفكر الحتمي) أعتبر هو الأساس في السلوك، في حين يعتبر المكان في الوقت الحاضر صنيعة السلوك البشري وتوول من فاعل الى مفعول به.

أفرزت مثل هذه الدراسات حقائق متعددة تدور حول تباين سلوك المرأة، الأمر الذي يعني الابتعاد عن النمطية الجاهزة ووحداية المرأة في المكان الجغرافي. والأهم من ذلك أن

الجغرافيا النسوية أصبحت متشعبة ولم تقتصر على دراسة ظاهرة واحدة. وبهذا أسست هذه العلاقة بين المكان والنوع للانطلاق الى حقول جديدة في الدراسات الجندرية والتي ركزت على ما يلي:

1. لم يعد البيت كمكان داخلي قسراً على المرأة، الأمر الذي ساهم في صياغة قوانين تتيح للرجل الذي يقوم بحضانه اولاده الحصول على اجازة مدفوعة تماماً كالنساء.
2. إعادة هيكلة الأماكن العامة وإفساح المجال أمام عمل المرأة.
3. اعطاء مكانة جديدة للعمل المنزلي.

تزامن مع فكرة تقسيم المكان جندرياً ظهور محاولات جادة لصياغة "أطلس نسوي" يعني بالتوزيعات الجغرافية لقضايا نسوية مثل توزيع النساء في العمل الزراعي أو متوسط العمر المتوقع عند الولادة أو توزيع حالات العنف ضد المرأة. كما تم دراسة حالات نسوية محددة مكانياً (Intensive)، وأخرى عامة (Extensive) والدعوة في نفس الوقت الى التوجه نحو جغرافيا نسوية إقليمية (Townsend, J.G. 1991: 25).

النسوية والبحث الجغرافي

تتباين الدراسات النسوية في الجغرافيا لا من حيث موضوعاتها فحسب، بل أيضاً من حيث طريقة البحث. لقد طبقت الدراسات النسوية الطرق النوعية وليس الكمية وذلك لصلاحيه تطبيقها على مجموعات صغيرة وبطريقة مركزة تعكس الخبرة الشخصية والإدماج في الدراسة (دفع البحث) وطريقة كسب الثقة. فجمع المعلومات يتم من خلال التفاعل مع الاشخاص الذين تتم دراستهم وتبادل المعلومات والآراء معهم Principle of Engagement على الرغم من مخاطر هذه الطريقة التي قد تؤدي الى التأثير على رأي الاشخاص الذين تتم دراستهم.

تطورت بعض الدراسات النسوية الجغرافية عن التراث الراديكالي وتوافقت بذلك مع الطرح الماركسي والراديكالي المعارض للدراسات المبنية على الايدولوجية الايجابية Positivism التي انطلقت من ما عرف في الستينات من القرن الماضي بالجغرافيا الكمية وتميزت الجغرافية بالخطاب الناقد والمحتج. وقد تعمق البحث عن المعرفة كونها ليست بعدا اجتماعيا عاما وانما لها أبعاد جندرية. وقد استطاعت الدراسات النسوية قلب الواقع الذي تستبعد منه النساء من خلال الميزة التقضييلية للمرأة التي تقوم بإجراء البحوث النسوية كونها امرأة وباحثة في آن واحد.

وسوف نستعرض مثلين من الدراسات الجغرافية ذات

الأبعاد الجنديرية هما: المرأة في جغرافية السياحة والمرأة في الجغرافيا الاقتصادية.

المرأة في جغرافية السياحة

ركزت الدراسات السياحية المتقدمة على دور المرأة في الانخراط في النشاطات السياحية كحقل جديد في قطاع الخدمات والذي لم ينظر اليه في البداية نظرة ايجابية من الناحية الاجتماعية. ومع دخول المرأة مجال العمل السياحي وظهور الحرف المنافية للعادات والتقاليد، قام بعض الجغرافيين بمحاولة وضع اطار نظري يفسر أسباب ذلك. فقد وضع Mathieson and Wall (1982: 149) أربع افتراضات لتفسير ذلك وهي:

- الافتراض الأول - مكاني: حيث رأى أن السياحة تخلق بيئة تنمو فيها هذه الأعمال.
- الافتراض الثاني - اجتماعي: ويرتبط بكسر الضوابط السلوكية بسبب ابتعاد السائح عن بيئته ومجتمعه.
- الافتراض الثالث - اقتصادي : فالعمل السياحي للمرأة يساهم في تحسين دخلها ولهذا تمارس الاعمال التي قد لا تتفق مع قناعاتها. فالدخل يتضاعف مرتين مقارنة بالعمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- الافتراض الرابع: ينطلق من عدم وجود صلة بين هذه الاعمال وبين القطاع السياحي، وقد اعتبر القطاع مجرد كيش فداء لتراجع الاخلاق والمعايير السلوكية في المجتمعات.

ويذهب بعض الباحثين أمثال Garcia- Ramon, Canoues and Valdovinos (1995: 269) الى التركيز على عمل المرأة في القطاع السياحي في الريف، وذلك من خلال ما يعرف بالسياحة الزراعية Rural Tourism. فالسياحة هنا هي أداة لاعادة هيكلة الاعراف الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية، وذلك من خلال توسيع دور المرأة في الخدمات، أي من خدمة الاسرة الى خدمة السياح. ويساهم ذلك في اخراج المرأة من العزلة، على الرغم من أنه يحدث تناقضا أو إنقساما في تفكيرها بين خدمة الغريب من جهة، واخراجها من العزلة وتحسين دخلها من جهة أخرى. ويؤدي ذلك في نهاية المطاف الى تعزيز نوع من تقسيم العمل: الرجل في الزراعة والمرأة في السياحة، أو الرجل الذي يكسب رغيف الخبز والمرأة التي تصنع قالب الحلوى، مما يساهم في الانتقال من نظام انتاجي Productionis Paradigm (الانتاج الزراعي) الى Post Protectionist (نظام خدماتي). ويساهم ذلك في مرحلة لاحقه الى تحقيق التوازن عند النساء بخاصة والمجتمع الريفي عامة

من خلال توفير الدخل والاحتفاظ بالتراث الريفي.

لم تكن نتائج الدراسات المتعددة حول "الجنديرية والسياحة" ايجابية تجاه المرأة، فانقل السائحات بمفردهن من شمال أوروبا ووسطها الى جنوبها، ساهم في الاختلاط مع رجال الجنوب. وقد أدى ذلك الى تقييم سلبي للمرأة المحلية "المحافظة والمغلقة" مقارنة بالمرأة القادمة من الشمال "المنفتحة" و"المتحررة". وقد برزت هذه النظرة في دول الشاطئ الشمالي للبحر المتوسط وبخاصة اليونان. ولكن ذلك لم يمنع لاحقاً من طبع المرأة القادمة من الشمال بطابع سلبي أيضا كما هو الحال في تغيير النظرة الى المرأة الروسية والرومانية القادمة الى تركيا وشمال قبرص والتي أطلق عليها "ناتاشا الجانحة" (Natasha as Russian Prostitutes Shaw and Williams, 1994). وقد بدأنا نلمس هذه النظرة في بعض الدول العربية وخاصة في الخليج العربي ومصر والمغرب وتونس. ولعل هذا السبب هو الذي يقف وراء إحجام المرأة في كثير من الدول العربية والإسلامية عن العمل في النشاطات السياحية. كما يفسر نمط السياحة الذي سعت اليه السياسات السياحية - في الأردن مثلاً - والذي أطلق عليه السياحة البريئة (Barham, 1998: 125).

المرأة في الجغرافيا الاقتصادية

تبنت الجغرافيا الاقتصادية الكثير من نظريات ومبادئ علم الاقتصاد المتعلقة بالإنسان الاقتصادي، ورغم ظهور وتطور الفكر السلوكي في العلوم الإنسانية في وقت مبكر، إلا أن نظرة الجغرافيا إلى "الإنسان الاقتصادي" بقيت ثابتة (حتى نهايات القرن الماضي) وتنطلق من أنه عقلاني يسعى دائماً إلى تحقيق أقصى الأرباح وتخفيض التكاليف إلى أدنى حد. ولم يجر التطرق إلى الفروق أو الميزات الفردية بين الفاعلين الاقتصاديين بل نظر اليهم نظرة تجانس إنطلاقاً من نظرتهم المادية. لذلك سادت فكرة أحادية الإنسان الاقتصادي Homo Economics، كما أن التمييز بين الأفراد لم يكن وارداً، وبقيت المرأة تبعاً لذلك مغيبة تماماً.

كما ساهم بروز واستمرار هيمنة الدولة على النشاطات والسياسات الاقتصادية في الدول النامية في إغفال دور الفرد والابقاء على الموقف المحافظ للمجتمع والذي ينطلق من الطبيعة البيولوجية للمرأة والرجل باعتبارهما أقطاباً لا تتساوى. ولهذا تحول البعد البيولوجي للمرأة إلى نقمة واطر يحكم دورها ويحدد مسارها وأعمالها في الأسرة والمجتمع. وقد رسخ هذا الموقف المحافظ القائم على القطبين Machismo و Marianism فكرة "المرأة الخالدة".

الأفكار وأدخلت المرأة في صلب المشاريع التنموية تخطيطاً وتمويلًا.

أدى تراجع دور الدولة وبروز القطاع الخاص إلى الاهتمام بدراسة الإنسان الاقتصادي ولكن من زاوية جديدة تقوم على أخذ معطيات البيئة التي تحيط به وتأثيرها عليه تارة، وإلى دراسة خواصه الشخصية والربط بينها وبين سلوكه الاقتصادي تارة أخرى.

وقد استطاع الباحثون في الجغرافيا الاقتصادية وبعض فروع الجغرافيا البشرية، وخاصة من النساء ومن الذين ينظرون إلى الجنسانية كمسألة اجتماعية، وضع أطر نظرية أكاديمية ساعدت على تطوير البحث العلمي في هذا الاتجاه. فقد ربطت بعض هذه الدراسات بين التطور الاقتصادي الرأسمالي وبين تحسن أحوال المرأة ونيل الكثير من حقوقها. فالتطور الاقتصادي يخلق أعمالاً متعددة وفرصاً وخيارات كثيرة أمام المرأة "Option Explosion". وغالباً ما تتركز هذه الفرص في قطاع الخدمات الذي يتركز في التجمعات السكانية الكبيرة. لهذا تم الربط بين دخول المرأة إلى مجالات عمل جديدة وبين ظاهرة التحضر، وهناك الكثير من الدراسات; Oberhauser, 2003; Bardasi, 2011; Coe, 2007) التي تركز على أسباب دخول المرأة في فروع قطاع الخدمات المتعددة منطلقين من دورها التقليدي في تحضير الطعام وتربية الأطفال والقيام بأعمال الديكور ورعاية نشاطات وقت الفراغ. وقد تم نقل هذا الدور إلى خارج البيت وأصبح مأجوراً وكان العملية برمتها هي مجرد انتقال مكاني لأعمال المرأة ضمن محيط المدينة.

ورغم هذا الانتقال من الفضاء الخاص إلى العام ومن العمل (المنزلي) غير المأجور إلى العمل خارج البيت بأجر، فقد قامت دائرة الإحصاءات الوطنية البريطانية في عام 2006 بإحتساب ساعات العمل المخصصة للإنتاج (Household production) في المنزل وقيمتها المادية. وتبعاً لهذه الدراسة فقد بلغ مجموع ساعات العمل في إنجلترا حوالي 133 مليار ساعة وتعادل ما يزيد عن 628 مليار جنيه إسترليني (628,366 جنيه). وإذا ما قارنا هذه القيمة بحجم الإنتاج من القطاعات الرسمية والبالغ 892 مليار جنيه في نفس العام ندرك أهمية العمل المنزلي الذي يتم تجاهله في كثير من دول العالم. والأهم من ذلك أن نسبة مساهمة المرأة في الإنتاج المنزلي (قيمة الخدمات التي تقدمها في المنزل) بلغت 59% من الرقم سابق الذكر (Coe, 2007).

لقد إعترفت قوانين الدول الغربية بدور المرأة الاقتصادي في المجتمع ومنحتها نصف ثروة الزوج عند الطلاق حتى لو كانت غير عاملة بأجر (ربة بيت)، مقابل دورها في رعاية الأسرة

لم تسهم الطروحات الليبرالية واليسارية في الدول النامية في تطوير الفكر الأكاديمي في الدراسات الجنسانية، بل سعت إلى تحديد مواطن هذه الفروق وإبرازها في دراسات لحالات متباينة مكانياً وحضارياً. فأصبح إظهار المرأة "المظلومة والمسحوقة" غاية في حد ذاته، بمعنى أن الدراسات ركزت على عدم تساوي الأجور وكذلك فرص العمل بين الرجل والمرأة حتى لو تساوت الكفاءات وتحولت هذه الدراسات مع مرور الزمن إلى مجرد نسخ مكررة. وللأسف، فإن معظم الدراسات والرسائل الجامعية ما زالت تدور في هذه الحلقة المفرغة دون أن يكون لها إطاراً نظرياً أو مشكلة أكاديمية أو منهجية علمية تساهم في خدمة وتطور الفكر العلمي.

لقد كان عمل المرأة في البيت (العمل الداخلي) غير المأجور والذي لا يدخل في حساب الانتاج المحلي سبباً في تأخر فهم دور المرأة في كثير من المجتمعات. وقد أقتصرت الدراسات الجغرافية على توضيح قضايا محددة تتعلق بالمرأة في مجالات الهجرة والعمل وحجم الأسرة وبقيت هذه النظرة سائدة في معظم فروع الجغرافيا البشرية الى أن جاءت أفكار الباحث الدنماركي Poserup (1970) والتي طرحت دور المرأة في التنمية باعتبارها عنصراً فعالاً ومنتجاً، وبخاصة في القطاع الزراعي في الدول النامية وانتقد تجاهل المرأة في المشاريع التنموية. ويمكن القول أن هذه الأفكار استرعت انتباه المانحين والمخططين للمشاريع التنموية على دور المرأة في التنمية Women in development (WID). وبهذا تحولت النظرة إلى المرأة من منطلق "إنساني - أخلاقي" (من خلال العطف على المرأة المظلومة) إلى منطلق إقتصادي عقلاني Economic rational (Atheberg, and Motzafi-Haller, 2007). وقد تطورت مواضيع دراسة المرأة في التنمية Women in Development (WID) لتشتمل على علاقه بين التنمية والمرأة Women and Development (WAD) وكذلك الجندر والتنمية Gender and Development (GAD) (Young, 2002: 321). ومن الجدير ذكره أن التغير في التعبير (المرأة في التنمية "WID" إلى المرأة والتنمية "WAD") يحمل في طياته تحولاً في دور ومكانة المرأة، ففي التعبير الأول أعتبرت المرأة من مكونات التنمية، في حين حصلت حسب التعبير الأخير على دور سياسي تم تطويره لاحقاً إلى مفهوم "تمكين المرأة" Empowerment ومنحها سلطة ذات أهمية.

كان لأفكار Poserup - سابق الذكر - الدور الهام في إحداث نقلة نوعية في النظرة إلى المرأة نجم عنها تبني منظمات المجتمع المدني وصناديق التنمية في كثير من دول العالم والمنظمات الدولية العاملة في مجالات التنمية لهذه

المراة، وانما التركيز على مبدأ الميزة التفضيلية Comparative Advantage والتي تنص على العقلانية الاقتصادية rational في عملية الاختيار بين العمل في الشركة والعمل في البيت.

يعتبر رأس المال البشري (الكفاءة التي يتمتع بها الشخص) هو في حد ذاته استثمار وينبغي الاستفادة منه في الحد الأقصى (العقلانية). وبما ان المرأة لا تستطيع مواصلة العمل كالرجل للأسباب التي ذكرت سابقاً (الحمل والولادة)، فإن عائد الاستثمار يكون اكبر في حالة عمل الرجل منه في حالة المرأة. فهي قضية حسابية وليست قضية تمييز ضد المرأة.

لقد تعرض فكر نظرية رأس المال البشري الى كثير من الانتقاد وبخاصة من الاتجاه النسوي، كونه يقتصر على عمل المرأة من الطبقة الوسطى في المدينة، ومن ناحية اخرى فليس كل النساء يتزوجن وينقطعن عن العمل بسبب الحمل والولادة والأمومة. كما أنه يتم معالجة الموضوع من منطلق عامل العرض وليس عامل الطلب .

2- اقتصاديات التمييز ضد المرأة

يرى اصحاب هذا الفكر أمثال Becker أن للانسان رغبة كامنة في التمييز بين الافراد والمجموعات بناءً على العرق والدين والنوع وحتى الجنسية. وغالباً ما يحمل الانسان فكرة سلبية عن الآخرين. فالموظفون الرجال مثلاً يفضلون التعامل مع بعضهم البعض أكثر من التعامل مع المرأة باعتبارها مختلفة عنهم. وعندما يطلب منهم تبرير ذلك، غالباً ما تكون الاجابة بشكل عفوي "نحن رجال"، ويتم التعبير عن هذا السلوك بمفهوم PLU (People like us). ويؤدي هذا التمييز الى ضعف التعاون مع المرأة العاملة وحتى أن الزبائن الذين يجري التعامل معهم يفضلون استشارة الرجل على المرأة. وينظر صاحب العمل الى هذا السلوك على انه خسارة لمؤسسته ويجب تعويضها من خلال اعطاء راتب ادنى للمرأة مقابل الرجل حتى لو تساوت المرأة مع الرجل بالكفاءة الانتاجية.

وينظر الى هذا النموذج من التعليل على انه مؤقت، فالمؤسسات الاقتصادية التي تعمل فيها النساء مثلاً تدفع اجوراً اقل وتصبح منافسة اكثر من تلك التي يعمل بها الرجل، ولهذا يزداد الطلب على عمل النساء أو تضطر المؤسسات التي يعمل فيها الذكور (في نفس القطاع) الى الاغلاق.

وهناك من يقوم بالتحيز ضد المرأة من مرجعية احصائية. فصاحب العمل مثلاً لا يعرف مسبقاً حجم انتاجية المرأة او الرجل، ولكن لديه احصائية عن عدد الأيام التي تنغيبها المرأة عن العمل والتي في الغالب أكثر من التي يتغيبها الرجل. وهنا

وتوفير البيئة الملائمة لزوجها ليتفرغ الرجل لعمله.

لا تكمن المشكلة هنا بالفرقة والتمييز بين النوعين فحسب، وانما في ضعف الاقتصاد الوطني الذي تهدر فيه قواه البشرية. فمشاركة المرأة في العمل ما زالت متدنية وبخاصة في الشرق الأوسط، حيث تبلغ نسبة مشاركة المرأة في العمل 21% فقط وهي بذلك من أدنى النسب بالعالم (Sayre, E. and Hendy, R. 2013).

والأردن الذي شهد تحسناً في فرص العمل وارتفاعاً في الدخل، ما زال التمييز ضد المرأة فيه قائماً. فنسبة مشاركة المرأة في العمل ما زالت متدنية ولا تتعدى 14.7%. كما ان نسبة المشتركات بالضمان الاجتماعي تصل الى 25.3%. والأهم من ذلك أن عمل المرأة ما زال محصوراً في وظائف محدده تتركز في الادارة العامة والصحة والتعليم والعمل الاجتماعي (95%).

لقد حاول عدد من الباحثين طرح مجموعة من النظريات التي تفسر التمييز ضد المرأة في مجال العمل بشكل عام، وفي مجال القيادة النسوية في الشركات الكبرى بشكل خاص. وسنعرض بداية أهم هذه النظريات المتعلقة بتفضيل تشغيل الرجل على المرأة ومنها:

1- نظرية رأس المال البشري

تتطلب هذه النظرية من فكر المدرسة الكلاسيكية الجديدة التي تركز على عقلانية أفراد المجتمع المتمثلة بتعظيم الفائدة عند القيام بأي عمل. وفي هذا السياق ينظر الجميع افراد المجتمع (رجالاً ونساءً) نظره متجانسة وبخاصة في القضايا الاقتصادية ومن هنا جاء مفهوم Homo-Economicus الذي يعني تجانس الانسان الاقتصادي. وعند تطبيق عامل رأس المال البشري (الكفاءة والمهارات الفردية) يكون من الاجدى تشغيل الرجل وذلك بسبب عامل الكفاءة من جهة، والاستمرار بالعمل من جهة اخرى. أما المرأة فتعتبر أقل كفاءة وانها تخضع لتبعات الزواج والحمل والولادة والانقطاع عن العمل (إجازات الأمومة). وهذا الانقطاع سيؤدي الى خسارة اقتصادية والى عدم التمكن من التواصل مع التطورات المهنية والوظيفية.

لقد تعرض هذا الفكر لكثير من الانتقادات، الامر الذي أدى الى تطويره ولكنه بقي في جوهره ثابتاً. فالفكر الجديد الذي يعرف بـ New home economics وينطلق من أسس الاقتصاد الجزئي micro-economics ينظر الى الاسرة كمؤسسة او شركة اقتصادية صغيرة يقف فيها الرجل والمرأة أمام قضية تقسيم العمل وتقسيم الوقت Split Time Allocation، وتقسيم العمل يعني ان يقوم الرجل والمرأة باقتسام العمل في الشركة والبيت. وهنا لا يتم الحديث عن التمييز ضد

التباين بين الرجل الذي يقبل على المناصب القيادية في الشركات عندما تكون مزدهرة وقبول المرأة لمثل هذه المناصب عندما تمر الشركات بأزمات صعبة.

- ميزان القوى Power distance relationships

- العولمة Globalization

يؤكد الباحثان على أن نسبة النساء في المناصب القيادية لا تتعدى 4.2% وأن العوامل الأربعة (وغيرها) السابقة الذكر هي المسؤولة عن إستمرارية تنني هذه النسبة. فالقبول بالوضع غير العادل وغير الأخلاقي في توزيع المناصب العليا أصبح من القضايا المسلم بها في معظم المجتمعات. فالرجال الذين يسيطرون على القيادات العليا في إدارة الشركات يختارون من بينهم من يخلفهم... وهكذا (ibid, 23).

تميل النساء الى قبول المناصب القيادية في الشركات التي تواجه المصاعب والمهددة بالإفلاس بعكس الرجال الذين يسعون للوصول الى القيادة عندما تكون الشركات في أوج نجاحها وإزدهارها، وذلك لأن فرصة إنقاذ مثل هذه الشركات ضئيلة للغاية وأن قبول مثل هذه المناصب يعتبر من قبيل المخاطرة التي قد تؤدي بسمعة من يستلمها. ويطلق الباحثان على سلوك المرأة حيال هذه الحالة مفهوم "Glass Cliff". ومن الملفت للنظر تفسير قبول المرأة بتسلم المناصب القيادية في إدارة الشركات في الأوقات العصيبة لا يكون من قبيل التمييز ضد المرأة وإنما لموهبتها وقدرتها في التصدي للمواقف الصعبة.

تتناول الدراسة السابقة الذكر البعد الثقافي المتباين من مجتمع لآخر والفروقات والتوافقات وحتى التوقعات في طبيعة العلاقات التي تحكم المنظمات والمؤسسات. فموقف المجموعات الضعيفة في المجتمع ومدى قبولها للتوزيع غير المتكافئ للقوة هو ما عبر عنه بمفهوم "Power Distance". فالمسألة هنا ثقافة المجتمع ككل كعامل يحدد تبؤ المرأة لرأسه مجالس الإدارة في الشركات. يتمخض عن التوزيع الصارم للقوة في المؤسسات بروز ظاهرة التبعية والإصطفاف خلف من يمثلون مراكز القوة، الأمر الذي يؤسس لبروز نوعية التابعين في المجتمع Followership Mentality (ibid, 27).

تمثل العولمة العامل الرابع في توضيح الإطار الذي يرسم العلاقة بين المرأة والمناصب القيادية العليا. وهنا يتم التركيز على البعد العملي في الإدارات العليا في ظل العولمة. تتطلب القيادة في زمن العولمة قدرة فائقة على التعامل والتعاون بين ثقافات متباينة ومع نظم قيادية مختلفة. وتؤثر "الثقافة القيادية" - والتي يعبر عنها في الجغرافيا الإقتصادية "بالروتين الإداري" - السائدة في دولة ما على الدول والمجتمعات الأخرى. يمثل

يقف صاحب العمل أمام خيارين: إما رفض تشغيل المرأة أو عرض راتب أقل. وهكذا يتم في كلتا الحالتين التمييز ضد المرأة. وفي حالة تشغيل المرأة براتب أقل، فإن ذلك سيؤدي الى التذمر والشعور بالظلم ويؤدي الى انخفاض في الانتاجية، الأمر الذي سيعود بالضرر على الاقتصاد الوطني.

3- نموذج الدور البديل

ينطلق هذا النموذج من تصور مفاده أن عمل المرأة بأجر - في معظم الحالات - هو عمل ثانوي وتجد المرأة في أسرتها البديل الذي تلجأ اليه عندما تضطر لذلك ولذلك لا تلجأ الى التحدي ومقاومة التمييز الذي تتعرض له تكون بذلك قابلة للاستغلال ويمكن ان يمارس عليها الضغط أو الظلم دون ان تبدى مقاومة تذكر. وهناك إعتقاد عند أصحاب العمل بوجود البديل للمرأة في السوق لعدم تمتعها براس مال بشري مميز من جهة، وعدم قدرتها على مواجهة قوة السوق او قوة رجال الاعمال من جهة اخرى.

وتتشترك هذه الفئات في وجود بديل لها خارج سوق العمل . فالمرأة يمكنها العودة الى المنزل أو الى الأسرة. كما يمكن للمهاجر العودة الى وطنه، ونظراً لتفعيل هذه الفئة لهذا الدور البديل، فإن انتمائها لفرصة العمل الممنوحة لها ضعيفة. ولهذا لا نجدها تتخبط بالنقابات العمالية او الاتحادات النقابية بنفس القوة التي ينخرط بها الرجل. ومن الملفت للنظر أن وضع المرأة الأكاديمية لا يختلف كثيراً عن وضع المرأة في المجالات الأخرى. فنسبة النساء الأكاديميات في الجامعات ما زالت متدنية وما زال تسلسلها الأكاديمي محدوداً.

والغريب بالأمر أن العاملين في الكليات العلمية ينظرون الى المرأة العاملة في الكليات الانسانية نظرة سلبية وحتى من النساء أنفسهن. وغالبا ما تواجه المرأة صعوبات في منافسة الرجل في الحقول الأكاديمية المختلفة .

تلتقي النظريات السابقة الذكر في تفسيرها لضعف مشاركة المرأة في سوق العمل مع النظريات التي تفسر انخفاض تمثيل المرأة في المناصب القيادية وبخاصة فيما يعرف Chief CEO Executive Officer وهو المنصب الذي يؤهل صاحبه بإدارة العمل وأخذ القرارات الصعبة والتنسيق بين أجزاء العمليات يستعرض Werhne و Tavanti (2013) في بحثهما "أخلاقيات القيادة العالمية" فرص تبؤ المرأة للمواقع القيادية في الشركات الكبرى أربعة عوامل وهي:

- قبول المرأة لدورها في المواقع غير القيادية في الشركات

الكبرى - Complacency

- فكرة "الحافة الزجاجية" Glass Cliff والتي تقوم على مبدأ

أسباب توجه المرأة نحو إقامة مشاريعها الخاصة بها وعن طبيعة هذه المشاريع وفرص نجاحها. وإستطاعت هذه الدراسات تعديل وتغيير الكثير من الأفكار النظرية التي سادت لفترة طويلة.

فقد أنكرت الدراسات التقليدية ميول المرأة نحو تحقيق الذات وسعيها إلى الوصول إلى النجاح Need for Achievement وقصرت ذلك على الذكور فقط. وفي الوقت الحاضر فقد أظهرت الدراسات العلاقة بين إقامة مشاريع المرأة وسعيها لتحقيق ذاتها وإثبات نفسها.

ويعمل كل من Sayre, E. and Hendy, R. (2013) وكذلك Majcher -Teleon and Ben Slimène (2009) تحول المرأة إلى إنشاء المشاريع الاقتصادية وإدراتها مرتبط بالطريق المسدود الذي تفرضه المحددات الثقافية في وجه المرأة من جهة، وصعوبة الحصول على التمويل والمعلومات وضعف الدعم الرسمي لها من جهة أخرى.

هناك تشابه كبير بين الذكور والإناث في الأسباب الكامنة وراء إقامة المشاريع الاقتصادية ولكن دراسة Peterson وWeiermair (1988) أوضحت النزعة الاستقلالية عند المرأة التي تتجه نحو إقامة المشاريع الاقتصادية، إذا أن 22.5% من النساء في كندا يبدأن مشروعاتهن الاقتصادي بغية الاستقلال وعدم الوقوع تحت رحمة أحد.

وإذا ما إستعرضنا الجدول رقم (1) - رغم قدمه - فإنه يتبين لنا أن الإستقلالية عند المرأة الريادية تنصدر دوافعها، في حين كان المال هو أهم دوافع إنشاء المشاريع الاقتصادية عند الرجل.

الجدول (1)

دوافع إنشاء المشاريع الاقتصادية

المجموع	الرجل الريادي	المرأة الريادية	الدوافع
22.1	23.1	19.2	المال
19.2	18.2	22.5	الاستقلالية
16.5	17.1	14.2	الخبرة السابقة
11.9	12.1	11.6	الضرورة الاقتصادية
9.6	10.5	6.6	الحاجة للمنتج
20.7	19.0	25.9	أخرى
100	100	100	المجموع

Source: Ontario Ministry of Industry, Trade and Technology, 1986, cited by Peterson and Weiermair 1988, p.105.

النجاح في القيادات الإدارية في زمن العولمة في القدرة على التعامل والتعاون مع الآخرين. وقد أطلق على هذا النوع من القيادات "النمط النسوي Feminist Style"، الأمر الذي يعني أن العولمة ستفتح الباب وتدفع باتجاه تسلم المرأة للقيادة إذا ما أريد للمؤسسة النجاح عالمياً.

ونظراً للاهتمام المتزايد بالتحديث والابتكار والابداع كعوامل حاسمة لإحداث التطور الاقتصادي، فقد ركزت الدراسات الحديثه على المرأة الريادية. ونظراً لأهمية هذا الموضوع فسوف يتم إستعراضه بشيء من التفصيل.

المرأة والريادية

لقد تطور اتجاه حديث في الجغرافيا الاقتصادية يقوم على اعتماد الكثير من مبادئ ونظريات الجغرافيا الاجتماعية ويتناول مزايا الانسان الاقتصادي التي تتيح له تحقيق النجاح. ويمثل هذا الاتجاه دراسات الريادية Entrepreneurship والذي كان للمرأة نصيب كبير فيها.

لقد اكتشف دور المرأة الريادية في التنمية من خلال قدرتها على اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ورفع الإنتاجية، الأمر الذي يساهم في تحقيق الرفاه الاجتماعي ويؤدي إلى إحلال الإستقرار السياسي. وغالباً ما تؤخذ هذه العناصر كأطر نظرية وقضايا بحثية سواء في الجغرافيا الاجتماعية أو الاقتصادية.

ونظراً لتنامي أعداد المشاريع الاقتصادية التي تقيمها النساء، فقد إتجهت الدراسات الحديثة كدراسة Bardasi (2011) إلى تحليل هذه المشاريع من خلال طرح أسئلة عن

الى الموائمة بين العمل خارج البيت وبين واجباتها تجاه الأسرة، وهي بذلك بحاجة الى مرونة في تقسيم العمل. كما ميز بين

لقد أوضحت دراسة Bardasi (2011) أن السعي نحو الإستقلالية كدافع لتأسيس المشاريع الاقتصادية عند المرأة مرده

علاقاتها ومواقع اعمالها في وسط جغرافي قريب من مكان سكنها وفي محيط لا يزيد عن 60 كم من البيت. وهذه صفة ملازمة للمشاريع الصغيرة (المرجع السابق).

هذه الآراء ما زالت في بداياتها وتحتاج منا جميعاً إلى الدراسة والتمحيص للخروج بطروحات نظرية أكاديمية تدفع بدراسات المرأة إلى الأمام وتعطيها مضموماً علمياً راسخاً.

كان للمرأة نصيب كبير في الدراسات ذات الصلة بعلومه الإقتصاد. فالمرأة في الدول حديثة التصنيع إنتقلت من العمل في الزراعة الى العمل في المصانع. وقد طرحت Athreya (2002) بعدين جديدين أولهما يرى أن هذا التحول من " الفتاة الريفية الى إبنة المصنع" أبقى المرأة ضحية. فقد كان الرجل يوجه المرأة في الريف واستمر في السيطرة عليها في المصنع التابع للشركات متعددة الجنسية. أما البعد الثاني فيتمثل في طبيعة التحول الذي قاده المرأة العاملة في القطاع الصناعي (المصدر السابق).

وإذا ما إستعرضنا البعد الأول، فإننا نجد أن التكامل الإقتصادي العالمي قد أتاح الفرصة للشركات متعددة الجنسيات (وحتى الشركات الكبرى) للوصول الى الأيدي العاملة الرخيصة أينما كانت ووجدت هذه الشركات ضالتها عند المرأة في الدول النامية التي وصفتها Athreya (مرجع سابق: 344) بأنها "سريعة الحركة وطّيعه" (Nimble and docile).

وغالبا ما تميل الشركات المتعددة الجنسية العاملة في الدول الآسيوية حديثة التصنيع (سنغافورة وماليزيا وهونج كونج وكوريا الجنوبية) الى تشغيل المرأة الآسيوية ليس فقط لإنخفاض أجورها وإنما لعدم ميلها الى الإنخراط في التنظيمات العمالية أو المشاركة في الإضرابات. كما أن خبرتها المتواضعة في العمل الصناعي يجعلها سهلة الإنقياد والتوجيه (Athreya: 343).

يتضمن البعد الثاني فكرة مناقضة للأول، اذ يركز على تمكين المرأة العاملة في الصناعة أكثر من تلك العاملة في الزراعة أو المنزل. فالمرأة العاملة في المصنع تخرج من نطاق المنزل وتكسب أجراً يمكنها من الإعتماد على الذات. وهي بذلك أكثر إستقلالاً وأكثر قدرة على التغيير الإجتماعي.

لقد أفرزت ظاهرة العولمة تراجعاً ملموساً لسلطة الدولة وصعوداً قويا لحركة الليبراليين الجدد (Neo- Liberal) التي تتضمن دعم الإقتصاد الحر والمنافسة والحد من دعم الدولة للمواطن. وقد تبنى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هذا الإتجاه وبدأ بإعداد برامج التصحيح الإقتصادي منذ ثمانينات القرن الماضي والذي شمل الكثير من الدول العربية. وإذا ما تفحصنا هذا التوجه، فإنه يمكن القول أن المرأة هي الخاسر الأكبر من هذا التوجه. فالمرأة - خاصة العربية - إتجهت

تباين الأسباب التي تقف وراء إنشاء المشروع الإقتصادي عند الرجل والمرأة. فالمرأة مدفوعة بعوامل أطلق عليها Push factors في حاجتها لدخل إضافي، في حين ينطلق الرجل من عوامل الجذب Pull factors كوفرة الموارد وإمكانية تحسين الدخل (ibid, 420).

تتميز المشاريع النسوية بصغر حجمها ولا يوجد لدينا حتى الوقت الحاضر خلفية نظرية عامة عن أسباب ذلك، الأمر الذي يثير الكثير من التساؤلات منها:

- هل يرتبط حجم منشآت النساء بصعوبة الحصول على رأس المال؟ أم أنه يعكس ميلاً نحو تقليل المخاطرة أو الخوف منها؟
- هل يرتبط ذلك بالوقت المتاح للعمل الخارجي أم أن له ارتباطاً بالمستوى العلمي؟

وربما يتطرق المرء إلى إثارة عدد آخر من الأسئلة التي تتطلب منا الكثير من الأبحاث الميدانية. وقد حاول بعض الباحثين تحليل نزعة النساء نحو تأسيس المشاريع المايكروية والصغيرة من خلال إضطراب المرأة الى إيجاد توازن بين عملها في البيت وخارجة وإلى ميلها الى تجنب ضغط العمل لتبقى مستقلة ومرنة في عامل الوقت (Cliff, 1998).

ونظراً لتطور وسائل الإتصال والتراجع المستمر في لقاء الفاعلين الإقتصاديين وجهاً لوجهه، فإن الأمرين السابق ذكرهما سيحولان وجهة الدراسات الجغرافية والاقتصادية إلى اتجاه جديد وستكون الدراسات الجندرية محوراً أساسياً فيه.

ويورد Sassen (1980) بعداً آخر في هذا المجال مفاده أن الرجل يسعى دائماً إلى تحقيق الفوز بأي ثمن، في حين تنتظر المرأة إلى النجاح من خلال بناء العلاقات الإجتماعية، الأمر الذي يعني أن مقياس النجاح عند المرأة مختلف عنه عند الرجل، وأن المرأة أميل الى التخطيط المستقبلي وإعتماد العوامل غير المادية في قياس نجاحها. (Brush, 1992; Buttner and Moore, 1997; Chell and Baines, 1998; Cliff, 1998; Walker and Brown, 2004, cited in Katongole et al, 2013)

لقد أوضح Katongole et al (2013) أن تحلى المرأة بالصبر وعدم ارتفاع سقف توقعاتها في السنوات الأولى لإنشاء المشاريع الاقتصادية كان سبباً في عدم فشل وإغلاق هذه المشاريع في السنوات الخمس الأولى من عمرها، كما هو معروف في عالم الاعمال. كما تبين أن المرأة تميل إلى الاستعانة بالآخرين والاستماع إلى النصح أكثر من الرجل. والأهم من ذلك هو طبيعة الروابط والعلاقات بين النساء صاحبات الأعمال التي تقوم على أساس التعاون وتبادل المعلومات (Lituchy, 2004:64). وبالمقابل فإن المرأة تقيم

أضافت الدراسات النسوية والجندرية أبعاداً جديدة الى الجغرافيا الاقتصادية والريادية وجغرافية التنمية وجغرافية السياحة، فلم يعد مقبولاً أن يقوم الجغرافي بدراسة القوى العاملة أو حركات العمل اليومية أو دراسة المنشآت الاقتصادية دون التمييز بين سلوك الرجل وسلوك المرأة في كل هذه المظاهر. كما لم تعد دراسة التنمية من زاوية تأثيرها على المرأة هي الأساس وإنما إستعراض دور المرأة في التنمية بإعتبارها فاعل أساسي Actor ذو شخصية مستقلة ومختلفة عن شخصية وسلوك الرجل.

لقد أضافت الدراسات النسوية بعداً نظرياً جديداً ساهم في تراجع تفسير دور المرأة في المجتمع وفي ميادين العمل من وجهة نظر بيولوجية أو حتى جندرية وانتقل الى أخذ العقلانية والفروق الفردية بعين الاعتبار. وقد أضافت ظاهرة العولمة - كما هو في معظم العلوم الاجتماعية والإنسانية - بعداً جديداً في الدراسات الجغرافية النسوية وبخاصة من حيث تأثيرها "السلبي" على عمل المرأة في القطاع العام من جهة، وتكاملها مع توجهات المؤسسات الدولية وتنظيمات المجتمع المدني الداعية الى تمكين المرأة وإستقلاليتها من جهة أخرى.

أساساً للعمل في القطاع العام وبخاصة في قطاع التعليم والصحة والمؤسسات الإجتماعية. وقد نجم عن سياسات التصحيح الإقتصادي وتقليص دور الدولة الحد من التوظيف في القطاع العام وأثر سلبياً على مستقبل عمل المرأة. ولا شك أننا بحاجة ماسة لدراسة هذه الظاهرة لمعرفة حجم التراجع في عمل المرأة في القطاع العام. ومن هنا يمكننا فهم الثنائية المتناقضة (الفرصة والضحية) التي تروجها الدول المانحة ومنظمتها العاملة في الدول النامية والمتمثلة في السعي نحو تمكين المرأة والحد - في نفس الوقت - من توسع القطاع العام.

الخاتمة

أحدثت الحركة النسوية في النصف الثاني من القرن العشرين تحولات هامة في علم الجغرافيا، وبخاصة في موضوعات الجغرافيا البشرية. وقد تميزت هذه التحولات بالديناميكية السريعة من جهة، وبصياغة فكر جديد في الجغرافيا عكس وجهة نظر المرأة حول المكان وتقسيم العمل والسلوك المكاني بإعتباره نتيجة للدور الإجتماعي الذي تؤديه المرأة من جهة أخرى.

المراجع

- Gilbert, A.F. 2008. Feministische Geographien: Ein Streifzug in die Zukunft, In Moss, P. and Al- Hindi, F. (Eds), *Feminisms in Geography Rethinking Space, Place, and Knowledges*, New York.
- Ibrahim, A.B. and Ellis, W.H. 1990. *Entrepreneurship and Small Business Management - Text Readings and Cases*, Dubuque, Iowa.
- Katongole, C. et al. 2013. Enterprise success and entrepreneur's personality traits: An analysis of micro- and small-scale women-owned enterprises in Uganda's tourism industry, *Tourism and Hospitality Research*, 13(3): 166-177.
- Lituchy, T.R. 2004. Women Entrepreneurs: A Comparison of International Small Business Owners in Poland and the Czech Republic, *Journal of International Entrepreneurship*, 2, 61-87.
- Mathieson, A. and Wall, G. 1982. *Tourism: economic, physical and social impacts*, London.
- Majcher-Teleon, A. and Ben Slimène, O.B. 2009. Women and
- Athreya, B. 2002. Women in the Global Economy. In: Desai, V. and Potter, R.B. (eds.). *The Companion to Development Studies*, Oxford University Press, London.
- Bardasi, E. et al. 2011. How do female entrepreneurs perform? Evidence from three developing regions, *Small Bus Econ.* 37:417-441.
- Barham, N. 1998. Le tourisme en Jordanie: développement et perspective, *Jordanies*, (5-6): 121-137.
- Boserup, E. 1970. *Women's role in Economic Development*, London: Allen and Unwin.
- Cliff, J.E. 1998. Does one size fit all? Exploring the relationship between attitudes towards growth, gender, and business size, *Journal of Business Venturing*, 13: 523-542.
- Garisa- Ramon, M.D. et al. 1995. Farm tourism, gender and the environment in Spain, *Annals of Tourism Research*, 22(2): 267-282.

- Welt, Baden Baden.
- Roudi, F. 2011. Youth Population and Employment in the Middle Eastland North Africa: Opportunity or Challenge? United Nations Expert Group Meeting on Adolescents, Youth and Development. Population Division, Department of Economic and Social Affairs, United Nations Secretariat, New York.
- Sassen, G. 1980. Success anxiety in women: a constructivist interoperation of its source and its significance, *Harvard Educational Review*, 50 (1).
- Sayre, E. and Hendy, R. 2013. Female Labor Supply in Egypt, Tunisia and Jordan, [https:// www.google.com/ search?q =Generation+ Awakening,+ 2014+sayre &source](https://www.google.com/search?q=Generation+Awakening,+2014+sayre&source).
- Shaw, G. and Williams, A.M. 1994. Critical Issues in Tourism, Blackwell Publisher, Oxford.
- Stevenson, L. 1988. Women and economic development: a focus on entrepreneurship, In: Leibenstein, H. and Ray D. (eds.), *Entrepreneurship and economic development*, United Nations, New York.
- Toren, N. 1999. Women and Immigrants: Strangers in a Strange Land, *Gender Issues*, 17 (1): 76-96.
- Townsend, J.G. 1991. Towards a regional geography of gender, *The Geographical Journal*, 157(1): 25 - 35.
- Wilkinson, P.F. and Pratiwi, W. 1995. Gender and tourism in an Indonesian village, *Annals of tourism research*, 22(2): 283 - 299.
- Young, K. 2002. WID, GAD and WAD. In: Desai, V. and Potter, R.B. (eds.). *The Companion to Development Studies*, Oxford University Press, London.
- Vaeth, A. 2001. *Erwerbsmoeglichkeiten von Frauen in laendlichen und suburbanen Gemeinden Baden-Wuerttembergs*, Heidelberg.
- Work in Jordan- Case Study of Tourism and ICT Sectors - Working Paper. European Training Foundation.
- Monk, J. and Hanson, S. 2008. Not Excluding Half of the Human in Human Geography. In Moss, P. and Al – Hindi, F. (Eds), *Feminisms in Geography Rethinking Space, Place, and Knowledges*, New York.
- Oberhauser, A.M. 2003. *Feminism and Economic Geography: Gendering Work and Working Gender*. In: Sheppard, E. and Barnes, T. J. (eds), *A Companion to Economic Geography*, Oxford.
- Peterson, R. and Weiermair, K. 1988. Women entrepreneurs, economic development and change. In: Leibenstein, H. and Ray D. (eds.), *Entrepreneurship and economic development*, United Nations, New York.
- Pruitt, L. R. 2013. Gender, Geography, *Berkeley Journal of Gender, Law a Justice*, 23, 2 (3): 338-392.
- Rathgeber, E.M. and Motzafi-Haller, P. 2007. Engendering Water in the Middle East: Some preliminary Thoughts. In: Lipchin et al. (eds.), *Integrated Water Resources Management and Security in the Middle East*, 237–250.
- Richards, A. and Waterbury, J. 2008. *A Political Economy of the Middle East*, Third Edition, Boulder, Colorado.
- Robinson, J. 1998. *Methods and Techniques in Human Geography*, New York.
- Rose, G. 1993. *Feminism and Geography: The Limits of Geographical Knowledge*, U. of Minnesota Press.
- Tavanti, M. and Wehrhane, P.H. 2013. On complacency, corporate cliffs and power distance: global leadership ethics from gender and cultural studies perspectives, *Leadership and the Humanities*, 1 (1): 22-30.
- Rott, R. 1987. Frauen im Entwicklungsprozess. In: Schwefel, D.(Edit.), *Soziale Wirkungen von Projekten in der Dritten*

Women in the Geographical Thought

*Maysoun W. Al-Otoun, Nassem F. Barham**

ABSTRACT

The feminist movement, among other social movements active in the 1970s, has contributed with new subjects and trajectories to the discipline of geography. It has introduced novel methods (both qualitative and quantitative) and unconventional approaches both to geographic research as well as to gender studies. Furthermore, these studies propose issues regarding behavioral discrepancies between women and men in the environment, vocational spheres, and the conceptualization of space. Scholars have proceeded to inscribe a novel branch of geography, namely, "feminist geography". Modernity and globalization have opened new fields of engagement for women, which has contributed to feeding into the horizons of geographic research whose trajectory concerns itself with the ambivalent relationships between modernity and women's work in the service sector and the criticisms thereof. This study is an introduction to feminist thought in geography in the fields of tourism and economic geography, only as examples, in order to dwell further on geographic research concerned with feminist and women issues and its controversies.

Keywords: Feminist Geography, Modernity, Tourism, Economic Geography, Entrepreneurship.

* Center for Women's Studies; and Department of Geography, The University of Jordan, Amman. Received on 4/11/2014 and Accepted for Publication on 28/4/2015.